

قضية منع الجميل من العودة تتفاعل

عون: لعبة وسخة والتبريرات مشينة

مخيبير: على البروتوكول السوري الاعتذار

عن جريدة النهار ٢١/٧/٢٠٠٠

اثارت قضية منع الرئيس امين الجميل من العودة الى لبنان موجة من ردود الفعل السياسية والحزبية المستتكرة، اجمعت على مهاجمة الحكومة وادائها، والمطالبة بتصحيح الخطأ ومباشرة التحقيقات، ففيمما وصف العماد ميشال عون المنع بأنه "لعبة وسخة، والتذرع بالاكاذيب امر مشين بحق هذه الدولة"، طالب الدكتور البر مخيبير "باعذار سوري من الجميل".

كذلك، رأى الحزب التقدمي الاشتراكي "ان تبريرات الحكومة ساذجة وساقطة"، منتقدا "السياسة الغيبية للأجهزة الامنية ومن وراءها (...)" وخصوصا انها حققت انجازا جديدا في ضرب الحريات العامة، والاساءة الى الحوار والوفاق الوطني بين اللبنانيين". من جهته، تساءل السفير السابق سيمون كرم: "من يحكم البلاد وكيف؟".

وهنا ردود الفعل:

*العماد ميشال عون (باريس - "النهار")، دعا الدولة الى "الغاء القرارات التعسفية ضد الرئيس الجميل والسماح له بالعودة الى بيروت". وقال: "طالعنا الصحف ان الدولة لم تكن على علم بما جرى مع الرئيس الجميل، لكن هذا لا يعفيها من مسؤولياتها. واذا كانت الدولة غير ضالعة في هذه اللعبة الوسخة ضد رئيس جمهورية سابق، فما عليها الا توجيه دعوة علنية اليه للعودة الى بيروت. اما التذرع بالاكاذيب، وفي احداث مماثلة، فهو امر مشين في حق هذه الدولة. وان دولة المصادر شأن غير مقبول ولا محمول. فكلهم كاذبون وضالعون في هذه المؤامرات الموحلة.

يجب تصحيح الخطأ فوراً، اما التحقيق، فيفترض ان يبدأ لاحقا لتحديد المسؤولية. وعلى رئيس الجمهورية (اميل لحود) ان يبادر الى تصحيح الخطأ بالاتصال شخصيا بالرئيس الجميل وتبرير ما حصل ودعوته الى بيروت".

وعن عودته هو الى بيروت، قال: "يلحوا مشكلة الشيخ امين اولاً، ونرى عندها مدى صدقهم. لقد وجهوا الي دعوات علنية في الصحف واتبعوها بمراسيل تقول ان الامر ليس واردا. لذلك يجب ان تسبق اي دعوة، ازالة الاعتداءات على حقوقي المصادرة باوامر تعسفية، وهذا ما يدل على ان الحكم لا يزال تعسفيا ولا يركن اليه. لماذا اللف والدوران؟ اذا كانت هناك دولة، فلتنزل القرارات التعسفية ضد الرئيس الجميل".

*الدكتور البر مخبير رأى في الحادث "قضية مخبرانية بحتة" داعيا "بروتوكول وزارة الخارجية السورية الى الاعتذار من الرئيس الجميل، وهذا اقل ما يطلب".

*الحزب التقدمي الاشتراكي: "حققت السياسة الغبية للأجهزة الامنية، ومن وراءها في الزوايا الدبلوماسية والسياسية، انجازا جديدا في ضرب الحريات العامة والاساءة الى الحوار والوفاق الوطني بين اللبنانيين، واقدمت بطرق متحايلة على منع عودة الرئيس الجميل الى بيروت، كأنها تريد ان تقول للجميع انها غير معنية سوى بلعبة السلطة الضيقة القائمة على الاستئثار والاستبعاد والتعسف والمحسوبيات وتوزيع المصالح السياسية والانتخابية ومعادلات النفوذ في هذه المنطقة او في تلك.

ان الحزب اذ يجدد تمسكه بحرية الرأي والمعتقد والتعبير، يرفض كل قيد على الحريات ايا يكن الشخص الذي تقع عليه هذه القيود. ويؤكد ان التبريرات التي قدمتها الحكومة ساذجة وساقطة ولا ينفع معها القول باجراء "التحري" المتأخر، ولا التذرع بحصول "سوء تفاهم"، وخصوصا ان هذه الحكومة هي التي تقع يوميا في "سوء الفهم والتفاهم" مع المواطنين وتطلعاتهم ومصالحهم.

ان الحزب، اذ يدعو الى الاقلاع عن هذه الممارسات، يشدد على صون الحريات العامة والاعتماد الفعلي للديموقراطية ومبادئ الحوار والانفتاح والوفاق الوطني".

*رئيس "حزب التضامن" اميل رحمة ابدى اسفه الشديد "لهذا الاداء الذي لا يتوافق مع الاصول الادارية والنظامية، ولا مع الاصول الدبلوماسية والسياسية، ويتنافى مع ابسط قواعد المواطنة و اقل الحقوق الطبيعية لأي مواطن. وكم بالحري ان المقصود رئيس سابق للجمهورية تلقى دعوة من دولة شقيقة الى المشاركة في احتفال تأبيني لابرز الزعماء العرب الراحلين".

وقال: "لم يعد الاستنكار والشجب يجديان في زمن بدأنا نشعر فيه بأن الحرية والديموقراطية باتتا مستهدفتين. ولن نزيد على ذلك سوى اننا نجدد النداء الى رئيس البلاد اميل لحود ليتدخل شخصيا لتصحيح ما حدث ووضع الامور في نصابها. ودعا رئيس مجلس الوزراء سليم الحص الى "فتح تحقيق جدي ورصين لكشف ملابسات ما حدث، لان ذلك لم يمس شخص الرئيس الجميل وحده بل جميع اللبنانيين وحقوقهم".

"*منظمة حقوق الانسان الجديدة - لبنان" (...). تعتبر هذه الواقعة، في الشكل والعمق، انتهاكا خطيرا للحقوق الاكثر بساطة لكل انسان اساسا، ان الرئيس الجميل مواطن لبناني يتمتع بكل حقوقه المدنية، ولا حكم قضائيا بحقه يبرر هذا المنع، لذلك، يجب ان يتمكن الرئيس الجميل من ممارسة نشاطه السياسي في لبنان، بحرية ومن دون اي ضغوط".

وطالبت السلطات اللبنانية "باحترام حقوق الانسان وكرامة جميع المواطنين وحمايتهما من دون اي تمييز، والتحقيق بجدية في كل الانتهاكات واحالة المسؤولين عنها على المحاكم المختصة".

*الامين العام لـ"المجلس الحقوقي البريطاني للشرق الاوسط" ابراهيم كنعان: "ان هذا الاجراء كيفما اتى يشكل طعنة اخرى للوافق الوطني والديموقراطية وحرية التعبير في لبنان لما له من خلفيات سياسية واضحة المعالم عبر شكله وتوقيته ومضمونه.

لقد اعلنا مرارا ان لا ديموقراطية من دون معارضة سياسية حقيقية للنظام في لبنان، ففيها وبوجودها تثبت شرعية النظام وتتجدد او تزول.

ان قمع القادة السياسيين اللبنانيين المعارضين في الداخل والخارج وقواعدهم، وابدالهم بمجموعة "معترضين" على الاسلوب والاداء وخصوصا على الموقع، يشكل جوهر الخلل للتركيبية السياسية في لبنان، فمعارضتنا قائمة على رفض نهج التنازل عن لبنان وعن فئة كبيرة من اللبنانيين آمنت بالحرية والديموقراطية والسيادة دستورا لادائها السياسي".

*المحامي اميل كنعان قال "ان منع رئيس جمهورية سابق وزعيم وطني من العودة الى بلاده يشكل خرقا للدستور ولشريعة حقوق الانسان ومسا بمبادئ الحرية والديموقراطية التي هي اساس هذا الوطن وجوهر كيانه". وطالب الحكومة "بالرجوع عن اجراء منع العودة، لئلا يفقد مجتمعنا وجيله الطالع ثقتهما ببلادنا العزيزة".